الهيئة الشرعية ليست مجرد جهة استشارية بل تمارس دورا رقابيا فاعلا

القري لـ "الوطن": لا شبهة شرعية في تعاملات البنوك السعودية المقدمة للخدمة المصرفية الإسلامية

الكوادر المدربة عائق أساسي أمام تطور المصارف الإسلامية والمطلوب كلية متخصصة للتأهيل

جدة: وائل قنديل

أكد أستاذ الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة الدكتور محمد العلي القري عدم وجود شبهة شرعية في تعاملات البنوك السعودية التي تمتلك إدارات للخدمة المصرفية الإسلامية.

وقال القري في حوار أجرته معه "الوطن" إن تجربة المصارف الإسلامية فرضت نفسها على المستويين المحلي والعالمي، حتى إن بعض بنوك سويسرا والولايات المتحدة أضافت هذه الخدمة لتعاملاتها البنكية بمسميات مختلفة. وتحدث القري عن التجربة المصرفية الإسلامية، الفكرة والتجربة والمصطلح ، في ظل ما يدور حولها من جدل طويل سواء في الشرق أو الغرب.وجاء الحوار على النحو التالي:

■ بداية ما أبرز نقاط التمايز بين البنوك الإسلامية وغيرها من البنوك؟ و المفهوم الحقيقي للمصرف الإسلامي؟

هناك فرق أساسي بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي، لأن الأول يعمل ضمن نطاق المباح من المعاملات أما الثاني فعمله محرم إذ هو من الربا، وقد نص على تحريم الربا في آي الذكر الحكيم وأحاديث المصطفى عليه الصلاة والسلام وهو إجماع المسلمين قديماً وحديثاً.

أما من الناحية الفنية فإن المصرف الإسلامي والبنك التقليدي كلاهما ينيض بوظيفة الوساطة المالية أي إن وظيفتهما هي جمع المدخرات من أفراد المجتمع الذين لديهم فوائض مالية يودعونها في البنك ثم توجيهها لأغراض تمويل التجارة والاستثمار والأغراض الاستهلاكية لمن يحتاج إلى المال وهكذا. والبنك التقليدي يقترض هذه المدخرات بزيادة ثم يقرضها بزيادة وهذا ممنوع لأن الزيادة في القرض من الربا المحرم. أما البنك الإسلامي فإنه يجمع الأموال من المدخرين على أساس الربح والخسارة، وإذا كانت حسابات جارية فهي قروض ولكنها تروض بلا زيادة. وعمليات التمويل التي يقوم بها البنك الإسلامي معتمدة على صيغ البيع مثل المرابحة والاستصناع وصيغ الشركة والمضاربة وكل ذلك من المعاملات المباحة التي يكون محلها إما سلعة أو خدمة وليست نقوداً بنقود.

■ هناك من يرى أن العمليات المصرفية الإسلامية في بعض البنوك تتم تحت أسماء ومصطلحات تخفي وراءها ذات المعاملات التي تتم في البنوك العالمية؟

مدخل؛ من يعتقد أن المصرفية الإسلامية إنما هي تغيير للأسماء مع بقاء الحقائق كما هي لأن من يقول مثل هذا يشكو من مشكلتين الأول إنه لم يعرف لماذا جاءت المصرفية الإسلامية، إن الوساطة المالية وظيفة مهمة ونافعة ومفيدة وليس عليها اعتراض من الناحية الشرعية، بل إن المسلمين قديماً عرفوا ترتيبات وصيغاً للوساطة المالية. إنما الاعتراض على أن تكون الوساطة المالية معتمدة على علاقات مالية محرّمة وهي القرض بزيادة. ولذلك فإن المصرف الإسلامي يقوم بنفس الوظيفة التي يقوم بها المصرف التقليدي، ولكنه يقوم بها بطريقة مباحة. أما المشكلة الثانية التي يعاني منها القائل فهي عدم فهم مقاصد الأحكام الشرعية، بناء على مقولته فإن الفرق بين النكاح والزنا إنما هو (تغيير مسميات) والحقيقة واحدة، وهذا خطأ فاحش، فالواجب على المسلم اتباع الأحكام الشرعية لأن ذلك دليل على الانقياد بالطاعة ومثل هذه الطاعة لا يترتب عليها حرمان الإنسان من طيبات الحياة ولا جعل حياته جحيماً بالقيود والأصفاد.

محمد القري

الفكرة محلياً.. وخارجياً

■ هل نجحت فكرة البنوك الإسلامية محلياً وخارجياً؟

لقد نجحت فكرة المصرف الإسلامي أيما نجاح فعلى المستوى النظري، لا شك أن نموذج المؤسسة المصرفية التي تنهض بوظيفة الوساطة المالية على غير أساس القرض بفائدة قد استرعت اهتمام المتخصصين من المسلمين وغير المسلمين حتى رأينا أساتذة وأكاديميين يبحثون ويؤلفون في المصرفية الإسلامية في الجامعات الغربية مثل جامعة هارفارد وجامعة أوكسفورد وغيرهما وفي المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغير ذلك وكتبت فيه رسائل الماجستير والدكتوراه وأدخلت مواد الاقتصاد الإسلامي في جامعات غربية كثيرة.

أما على المستوى التطبيقي فحدث ولا حرج، فقد توسعت المصرفية الإسلامية بمعدلات غير مسبوقة وخصوصاً في السعودية التي تقود عملية التطوير على المستوى العالمي بلا منافس. فالبنوك السعودية بلا استثناء تقدم خدمات مصرفية إسلامية وبعضها قطع شوطاً عظيماً حتى صار أكثر أعمالها إنما هي عمليات مصرفية إسلامية، وبخاصة في موضوع تمويل الأفراد

مبنى البنك الإسلامي للتنمية في جدة (الوطن)

حتى وصلت النسبة لدى عدد من المصارف السعودية إلى 90٪ وجميع البنوك العالمية التي تقدم الخدمات المصرفية ويكون من بين عملائها شريحة من المسلمين اتجهت إلى إنشاء أقسام خاصة بالمصرفية الإسلامية وبعضها أسس بتاتاً مستقلاً يعمل على أساس النموذج الإسلامي مثل بنك نوريبا، وهو بنك إسلامي تابع لمؤسسة يوبي إس السويسرية العملاقة، وبنك سيتي الإسلامي وهو تابع لمجموعة سيتي المالية الأمريكية.

إيجابيات.. فقط

■ ما هي أبرز إيجابيات وسلبيات تجربة البنوك الإسلامية؟

أولاً البنوك الإسلامية ليست تجربة وإنما هي نظام قائم فعّال ناجح وقد تخطى مرحلة التجاري.

وأبرز إيجابيات البنوك الإسلامية هي طاعة الله سبحانه وتعالى والابتعاد عن كبيرة الربا، والله سبحانه وتعالى قد حذر من الربا وتوعد فاعله بحرب من الله ورسوله، وآثار الربا المادية والمعنوية كبيرة جداً في الدنيا والآخرة ولذلك لو لم يكن للبنوك الإسلامية من حسنة إلا تخليص مجتمعات الإسلام من الربا لكفاها ذلك. والواقع أن إيجابياتها أكبر من ذلك فهي أولاً أكثر كفاءة وأكثر ربحية من البنوك التقليدية لأنها "توطن" متجهة في تطورها إلى "توطين" الأموال فبدلاً من خروجها إلى فرص الاستثمار البعيدة وفرت البنوك الإسلامية فرصاً محلية مجدية ومجزية، وهي جزء من النظام الإسلامي ولذلك فهي منسجمة مع نظام مجتمعنا وعاداته وتقاليده ونظامه القضائي أضف إلى ذلك أنها تعطي مجتمعنا تميزه وهي في ظل العولمة تحمي مؤسساته بل تتيح لها الفرص الذهبية للتوسع في كافة بلاد الإسلام لأنها تنتمي إلى بلد يحبه كل مسلم ويعتز به ويثق في كل ما يأتي منه. وبالنسبة للشق الثاني من السؤال قلما أعرف للمصارف الإسلامية أي سلبيات.

■ هل هناك معوقات تحول دون الأداء الأمثل لتلك البنوك ... كيف برأيكم يمكن التغلب عليها؟

الذي يظهر لي أن المعوق الأساسي هو الكوادر المدربة التي تتوافر على المعرفة المصرفية والشرعية والقادرة على تحقيق مزيد من النمو والتقدم وضمان تحقق الانضباط الشرعي في العمل مع حصول النمو والزيادة في العمليات.

مطلوب.. كلية متخصصة

■ هل نجحت تجربة البنوك الإسلامية في إيجاد جيل وكوادر بشرية قادرة على إدارة تلك التجربة أم إن الشوط مازال بعيداً لتحقيق ذلك؟

مرة أخرى عنق الزجاجة في تطور المصارف الإسلامية هو وجود الكوادر المؤهلة للعمل المصرفي الإسلامي سواء كان أولئك في مستوى الموظفين أو القيادات الإدارية أو الرقابة والإشراف الشرعي. ونحن نعدم مع الأسف الشديد المعاهد المتخصصة والبرامج الجامعية التي يمكن أن تؤهل الكوادر لمثل ذلك العمل. وفرص العمل في مجال المصرفية الإسلامية كبيرة إذ لا يزال العرض أقل بكثير من الطلب وأنا أنادي في هذه المناسبة بإنشاء كلية متخصصة لهذا الغرض.

الهيئة الشرعية.. ضمان

■ كيف يستطيع صاحب الأموال العادي أن يضمن حداً مناسباً من الأمان الشرعي، إذا قرر التعامل مع بنك ما إفتراضاً أو اقتراضاً؟

المصارف الإسلامية، والوحدات الإسلامية في المصارف التقليدية أبوابها مشرعة وهي ترحب بكل عميل مهما كان حجم أمواله، أما السلامة الشرعية فلعل أهم مؤشر لها وجود هيئة شرعية تراقب عمل المصرف وتدقق في عقوده وفي عملياته وأن تكون عضوية هذه الهيئة ممن يتوافر على العلم والأمانة من العلماء.

والوظيفة الأساسية للهيئة الشرعية هي الفتوى والرقابة، فهي تراجع جميع صيغ العقود وإجراءاتها وهيكل المنتجات والعمليات، وتتأكد من موافقته للمقتضى الشرعي وخلوه من أي أمر مفسد لهذه المعاملات. وهي لا تشارك في اتخاذ القرارات المالية بمعنى أن تنصح بالاستثمار في مشروع معين أو منح التمويل لعميل بعينه أو نحو ذلك إذ إن هذه مهمة الإدارة. ولكنها تقتصر على مراجعة النماذج التي تستخدم في تلك العمليات. ثم إن لها وظيفة رقابية أيضاً فهي تراجع عمل البنك مرة أو مرتين في العام وذلك بأخذ عينة عشوائية من العمليات والتأكد أنها قد أجريت بالطريقة الصحيحة من ناحية الإجراءات واكتمال المتطلبات الشرعية ونحو ذلك. وكثير ما يقال إن الهيئة الشرعية جيء استشارية، وهذا صحيح إلا أن لوائح عمل الهيئات الشرعية تنص على التزام المصرف بتنفيذ قراراتها والتزامه بأن لا يعرض للجمهور أي منتج إسلامي إلا بعد موافقة الهيئة عليه. وهذه الأختام للهيئات هي أختام حقيقية بمعنى أن ما يرد في الإعلانات مصدراً بإضفاء المشايخ هو فعلاً أمر قد جرى التوقيع عليه فعلاً في وثيقة لدى المصرف. وتختلف الهيئات الشرعية في عدد اجتماعاتها وتعتبر البنوك السعودية أكثر المصارف حرصاً على أن تكون الهيئة الشرعية فاعلة فنجد أن الهيئات في المصارف السعودية تجتمع في كل مصرف نحو عشر مرات سنوياً وهو رقم لا يجارى في المصارف الإسلامية في الخارج.

■ هل هناك شبهة ما في التعامل مع البنوك العالمية التي تخصص فروعاً أو عمليات تتم وفق الضوابط الشرعية؟

لا توجد شبهة بالنسبة للبنوك السعودية التقليدية والسبب أن جميع البنوك لديها إدارات للخدمات المصرفية الإسلامية، وتعزل العمل المصرفي الإسلامي عن العمل المصرفي التقليدي، هذا العزل والاستقلال يتضمن الجوانب المالية والمحاسبية والإدارية حتى صارت هذه الوحدات، وإن كانت جزءاً من المؤسسة المصرفية إلا أن لها القدر الكافي من الاستقلال الذي يجعل حكمها كحكم المصرف المستقل تماماً. ولذلك اتجهت الهيئات الشرعية إلى الإفتاء بجواز التعامل معها لأن هذا هو السبيل لتوسع المصرفية الإسلامية ورفع بلوى الربا. وقد حصل هذا حيث لم ينشئ بنك من البنوك التقليدية إدارة للمصرفية الإسلامية إلا حصل لها من النجاح والتوسع ما أدى إلى تقلص العمليات الربوية ونمو وتوسع العمليات الإسلامية.